هـــل حقـــاً لا يمكـن لنا انتقـاد القيـادات الكردية؟!

قبل رمضان بأيام لبينا دعوة كريمة من أحد الأصدقاء لبيته ، كنا مجموعة متوادة من العراقيين ، مختلفين الأهواء والميول ، لكن يجمعنا حب العراق الديمقراطي ، وكعادة العراقيين ، حضرت السياسة مكملة لأطباق الطعام، وإذ كانت الأحاديث تجري في أجواء ودية ، حول الأوضاع السياسية في البلاد، وإذ ألمحت إلى تجنب أحد الإخوة الحاضرين الإشارة في أحاديثه إلى بعض زعماء كتل الإسلام السياسي رغم كل ما يقال عنهم ، فاجأني وهو يصرخ بي مستفزاً : " أتحداك إذا كتبت يوما تنتقد القيادات الكردية !" طريقته في الكلام وانفعاله ، دفعاني للسكوت، فلست أحب الصراخ في النقاش، وعندما هدأت الأمور- وشبعت البطون - نبهته بمودة إلى أسلوبه ، ولكني مع نفسي بقيت أتساءل : هل حقا لا يمكن لي انتقاد القيادات الكردية الحالية في ما لو تطلب الأمر ؟!

□يوسف أبو الفوز

مؤخراً ، كان لي شرف المشاركة إلى جانب ١١٥ شخصية عربية وعراقية ، من الدول العربية ومن القاطنين في أوروبا واستراليا والولايات المتحدة وكندا ، وذلك في المؤتمر الأول لحركة " التجمع العربي لنصرة القضية الكردية"، الذي انعقد في الفترة ٥ / ٦ . ٥ / ٢٠١٢ في أربيل . في الحافلة التي أقلتنا من الفندق إلى قاعة افتتاح المؤتمر، كان جليسي أحد الشخصيات الوطنية الديمقراطية العراقية ، ممن أستوزر بعد الإطاحة بديكتاتورية البعث ومن المساهمين في العملية السياسية بأشكال مختلفة ، فسألته : " ونحن نعيش أجواء التطاحن بين الكتل المتنفذة ، ودخول قيادات إقليم كردستان بقوة في التصعيد السياسي ، ألا توجد مخاوف لأن يسيّس مؤتمرنا هذا؟!" وكان الجواب واضحا ومتوافقا مع ما أفكر به ، إذ قال : " لقد تسيّس المؤتمر حتى قبل انعقاده !" ، وإذ انطلقت الحملة الشعواء لمهاجمة المؤتمر والمساهمين به ، من قبل أقلام وعّاظ السلاطين ، وجدت كم هي رخيصة تلك الأقلام التي تتجاهل حقائق أن التحضيرات لهذا المؤتمر بالذات قد بدأت قبل عام من انعقاده ، وقبل التوترات الحاصلة في الساحة السياسية ، فلا يوجد في أجندة المؤتمر تحيز مسبق للتضامن مع طرف ضد آخر ، وأن المؤتمر هو للتضامن مع شعب وليس مع حكومة وقيادات ، إلا أن الأصوات النشاز لم تتوقف عن التعريض بالمؤتمر والمشاركين به. رغم ذلك ربما صحيح بعض ما قيل بأن الإعلام الرسمي في إقليم كردستان بنفسه ساهم في تسييس المؤتمر من خلال أسلوب التغطية مما جلب عليه نقمة البعض ، لكن على كل حال فقد فات الكثيرين ، وربما منهم صاحبي الذي صرخ بوجهي، أن الوقوف إلى جانب شعب وحقه في تقرير مصيره لا يعني دعم ومساندة حكّامه !

منذ بداية تفتح الوعي السياسي عند أبناء جيلي (شخصيا من مواليد ١٩٥٦) تعلمنا من خلال انخراطنا ومساهماتنا في نشاطات المنظمات الديمقراطية (الاتحاد العام لطلبة العراق واتحاد الشبيبة الديمقراطي العراقي) ونشاطات اليسار العراقي ، بأن للشعوب حقا مشروعا في تقرير مصيرها ، وأن هذا الحق يأخذ أشكالا عديدة متدرجة ، وكان شعبنا الكردي ، وفي العراق تحديدا ، مثالا حيا أمامنا . وحين التحقت شخصيا بفصائل الكفاح المسلح (الأعوام ١٩٨٢ . ١٩٨٨) ضمن التشكيلات المسلحة للحزب الشيوعي العراقي المناضلة لإسقاط نظام صدام حسين الديكتاتوري ، كان واضحا لي ولأبناء جيلي أن الحركة المسلحة قد لا تتمكن من إسقاط نظام فاشيّ شوفيني مثل نظام المجرم صدام حسين ، ينال دعما إقليميا ودوليا لتنفيذ مخططات جعلته يكون الذراع الضاربة في المنطقة ، لكن نضالات المقاتلين الأنصار قد تساهم في خلق وعي شعبي يزحزح قناعات الناس بهذا النظام وإمكاناته . وطيلة سنوات النضال المسلح ، المعقد والصعب ، وضمن الشعارات التي رفعها المقاتلون الأنصار كان شعار " الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي الحقيقي لكردستان العراق " مدركين عمق الترابط الجدلي بين تحقيق الديمقراطية ونيل الشعب الكردي حقوقه . وهناك ، بين صخور جبال كردستان ، وإذ استشهد العشرات من أصدقائي ورفاقي . وساهمت بدفن بعضهم بيدي . من أجل الحلم بعراق ديمقراطي جديد تعلمت أشياء كثيرة من الفلاح الكردي الصبور المكافح لقسوة الحياة والطبيعة وقسوة نظام شوفيني لا يرحم ، وزاد ذلك من ارتباطي بهذا الشعب وتقديري تضحياته . وحين زارني الأستاذ والصديق الكاتب فلك الدين كاكائي إلى بيتي ، في محل إقامتي في فنلندا ، في أيلول ٢٠٠٨ ، وكان حينها وزيرا لثقافة إقليم كردستان وعضوا في المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني، وتم الاتفاق على إقامة "الأسبوع الثقافي الفنلندي في أربيل" ، الذي كان لي شرف اقتراحه والمساهمة في تنفيذه في أيار ٢٠٠٩ من خلال نشاطي في المنظمات الثقافية الفنلندية ، أخبرت الصديق الوزير :" سأبذل جهدي لإنجاز هذا المشروع وفاءً للفلاح الكردي الذي كان يقاسمني رغيف الخبز ويأتمنني على بيته وعائلته ". وإذ يمازحني البعض من المعارف ، لأسباب مختلفة ، بأني " مستكرد " ويلمح إلى أن الداوفع لمواقفي الدائمة إلى جانب الشعب الكردي سببها ارتباطي بمواطنة كردية ، فإنه ينسى . أو يتناسى . أني قابلت شريكة حياتي بعد نهاية حركة الكفاح المسلح ، حيث خلالها، ومعي الآلاف من خيرة أبناء الشعب العراقي ، ومن مختلف القوميات ، كنا مشاريع جاهزة للشهادة من أجل الدفاع عن القرى الكردية والقضية الكردية والديمقراطية في العراق . التقيت شادمان ، ابنة الشهيد الشيوعي البطل علي فتاح درويش، وكنت قد كتبت ونشرت عشرات المقالات والقصص تتناول القضية الكردية، التقيتها وأنا أومن تماما بأن لا حقوق كاملة للشعب الكردي إلا في عراق يتمتع بديمقراطية حقيقية كاملة، وأفتخر بأن أربعة من إصداراتي الأدبية تتناول بشكل وآخر الحياة في كردستان والقضية الكردية ، وان روايتي "تحت سماء القطب "، التي منحنتني عنها وزارة ثقافة إقليم كردستان درع الوزارة في حفل توقيعها في أربيل آذار ٢٠١٠ ، اعتبرها الصديق والأديب كاروان عبد الله ، مسؤول دار نشر موكرياني التي طبعتها ، رواية كردية . عربية ، لكونها تتناول ، ضمن ما تتناول ، شؤون القضية الكردية والعائلة الكردية !

إن انتمائي ، وغيري كثيرين ، لقضية الشعب الكردي تأتي عبر مسيرة سنوات طويلة تعمدت بالكثير من المعاناة ، إذ عشنا مع هذا الشعب وقاسمناه بعضا من أيامه الصعبة ، وتعلمنا منه الكثير، وشاركناه أحلامه ، وسعينا من أجل نيله حقوقه ، وصار لنا من بين أبنائه أهل وأصدقاء ، تخضر القلوب لمجرد سماع أسمائهم ، وهذا كله يمنح الحق بأن نقول ما نريد حبا بهذا الشعب ، في كل حين وفي كل مكان ، فهل نحن مخطئون في الوقوف إلى جانب حقوق هذا الشعب الكريم والأصيل ؟! وهل نحن مخطئون ، في جدالنا مع البعض من الأصدقاء والزملاء المخلصين للعراق الديمقراطي حول بعض ما يصدر من مواقف عن قيادات الأحزاب الكردية فنقول لهم : ربما تكونوا على حق ، لكن لا تنسوا أنهم ضمان العملية الديمقراطية في العراق ؟! . وكان . وما زال . البعض من الأصدقاء ، لأسباب كثيرة ومختلفة، ينبش . بطرق مختلفة . ملفات أيام اقتتال الإخوة في أيام الكفاح المسلح في كردستان، وينثر الاتهامات يسارا ويمينا ويذكرنا بوقائع دفعت فيها الحركة الوطنية شهداء من مختلف القوميات نتيجة ممارسات وسياسات خاطئة لبعض الفصائل الكردية ويطالب بفتح الملفات وبمحاكم علنية لأسماء معروفة في الساحة السياسية ، وكان لها دور قيادي بارز في أيام اقتتال الإخوة ، فكنا نقول لهم إن دم الشهداء لا يمكن أن تصير ماءً ولكن لكل شيء أوانه ، ونحن الآن في غمار صراع من أجل ترسيخ بنية الدولة الديمقراطية في العراق ، والقوى الكردية حلفاؤنا في هذا الصراع ! وكان البعض يشير إلى بيانات منظمات المجتمع المدني في إقليم كردستان وإشاراتها إلى وقائع عن بعض التجاوزات الحاصلة بحق حرية التعبير والعاملين في مجال الثقافة والإعلام ، فكنا نقول إنها تصرفات فردية وغير مسؤولة من بعض المؤسسات ما زالت قياداتها تعمل بعقلية عشائرية لا ديمقراطية ،وهذا لا يعبر عن سياسة قوى التحالف الكردستاني وحكومة الإقليم !

وتتوالى الوقائع والشائعات ، وتعلو أصوات المسؤولين في كردستان أنفسهم ، تحكي عن الفساد ووقائعه ، فيقول لنا البعض بتشف ، هاكم أن حلفاءكم ليسوا بأفضل من غيرهم ، فنقول إن الشمس لابد أن تظهر على الحرامية مهما علا شأنهم . ويواجهنا البعض بالأرقام والفظائع عن جرائم أو مجازر الشرف بحق النساء في مدن كردستان، ويسأل عن مسؤولية القيادات في ما يحصل ، فنجد للأمر تبريراته المختلفة ونحيل للقرارات والقوانين الصادرة عن برلمان الإقليم التي تنتصر لحقوق المرأة . ونزور كردستان ونجد أن الأسواق تزدحم بالبضائع التركية والإيرانية ولا وجود لأي بضائع كردستانية ، حتى اللبن الرائب ، الذي هو وجبة أساسية في كل بيت كردستاني، صار يتم استيراده من خلف الحدود ، فنقول إن المستقبل أمامنا ونحن في حالة مخاض ! ونزور المدن الكبيرة في كردستان ، ونجد العمالة الأجنبية تملأ كل مكان، تنظف الشوارع ، وتدير الفنادق، وتدبر البيوت ، بينما أبناء البلد صاروا شرطة حدود وحمايات وموظفين يزدحمون في دوائر لا يقومون فيها بأي وظيفة غير قتل الوقت بالثرثرة ، فنقول إنها مرحلة انتقالية ! ومؤخرا أهداني الصديق الشاعر الكردي الكبير عبد الله به شيو ، نسخة من شريط مصور لأمسياته الأخيرة التي عقدها صيف هذا العام في مختلف مدن إقليم كردستان ، والشاعر الصديق معروف جيدا بانتقاداته المباشرة لسياسات القيادات الكردية في الإقليم ، ورأيت في الشريط الحشد الهائل من الناس الذي حضر أمسياته . فهل كل من حضر الأمسيات كان من أجل الشعر؟ عرفت أن ناسا حضروا هذه الأمسيات لم يقرأوا يوما أي كتاب ، بل إن بعضهم لا يعرفون القراءة والكتابة ، لكنهم حرصوا على الحضور من أماكن بعيدة ، لأنهم غير راضين على أشياء كثيرة تجري في الحياة اليومية في مختلف مدن الإقليم ، وحضروا ليسمعوا موقفا حول ما يجري من مثقف عرف بالشجاعة وعدم المساومة مع الحكومات وصار رمزا للمعارضة ! فهل حقا لا يمكن لنا انتقاد القيادات الكردية الحالية فيما لو تطلب الأمر ؟! هل لا يمكننا أن نقول لهم كل ما سبق واستعرضناه ؟ هل يمكن أن لا نقول لهم إننا كنا . وما زلنا . نؤمن بكون حقوق الشعب الكردي لا يمكن الحصول عليها إلا في بلد يتمتع بديمقراطية كاملة ، فكيف يمكن أن تفسروا لنا موقف نواب كتلة التحالف الكردستاني ، حين اصطفوا إلى جانب من صوّت على شرعنة الاستحواذ على أصوات الناخبين وفق مقترح التعديل الثاني لقانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي رقم "٣٦" لسنة ٢٠٠٨ ؟ ، فهل يتحرك نواب الكتلة الكردستانية ياترى بدون تنسيق مع قياداتهم؟ هل هم مستقلون في قراراتهم ؟ وأين مسؤولية القيادات في متابعة كل هذا ؟ وهل هذا الموقف يمنح المصداقية لاعتقادنا بكون الأحزاب الكردستانية ضماناً للعملية الديمقراطية في العراق؟!

يا أهلنا الكرد .. يا حلفاءنا في الديمقراطية ... يا أصدقاءنا المناضلين ... لا تجعلوا الناس تصرخ بوجوهنا وتتهمنا بعدم القدرة على مخاطبتكم وانتقادكم بصوت عال ، لا تخذلونا ، فنحن ندرك جيداً ونؤمن بأن حق تقرير المصير له طريق واحد هو : "الديمقراطية "، فدعونا نعبّد هذا الطريق الوعر معاً !

قانون البنى التحتية..اعتراضات وجيهة

□يعقوب يوسف جبر

انقسم أعضاء مجلس النواب ما بين مؤيد ومعارض تجاه عملية التصويت على قانون البنى التحتية ، ويبدو أن ضعف الثقة والطريقة الخاطئة التي تعاطت بواسطتها الحكومة مع الشركات خلال السنوات الماضية ، وطبيعة صياغة مواد القانون ، وافتقار القانون لفقرات تجعله أكثر رصانة كلها ؛أسباب تقف وراء اعتراض بعض النواب ، ويبدو أن ما جرى في السنوات الماضية من تهاون بعض الشركات المحلية والأجنبية في عملية إعمار البنى التحتية هو دليل قاطع يؤكد هذا التهاون ؛ فالعديد من المشاريع التي أنجزت خلال السنوات الماضية لم تكن بمستوى الطموح لأن بعضها فاقد للجودة مع ارتفاع تكاليفها والآخر لا جودة فيه ، مما أدى إلى هدر المال وسوء إدارته والسبب غياب الرقابة والضوابط القانونية .

القانون الجديد نص في فقرته التاسعة على ما يلي (يصدر مجلس الوزراء تعليمات لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون بضمنها آليات اختيار الشركات وطريقة الدفع والضمانات التي تقدم للشركات المنفذة) . لم تتضمن هذه الفقرة بندا ملزما للشركات المستثمرة يجعلها بمستوى الالتزام والمسؤولية لكي لاتملك أية فرصة للتهرب أو المراوغة أو التهاون في إنجاز المشاريع .

جاء في المادة العاشرة (ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية بهدف تنفيذ المشاريع الإستراتيجية والخدمية وإعادة إعمار المنشآت والبنى التحتية بطريقة الدفع الآجل من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي العراقي.وبحسب مشروع القانون فقد تم تخصيص (٣٧) مليار دولار موزعة كما يلي: تخصيص مبلغ مقداره مليارا دولار لمشاريع سكن الفقراء ومليار ونصف المليار دولار لمشاريع الطرق الخارجية مع زيادة تخصيصات التعليم العالي إلى ملياري دولار وثلاثة مليارات دولار للصحة، أما قطاع التربية فقد خصص له مبلغ خمسة مليارات دولار، مع تخفيض تخصيصات الزراعة والري إلى خمسة مليارات دولار والنقل إلى عشرة مليارات دولار ، ومن أجل منح المرونة اللازمة في اتخاذ القرارات المناسبة بشأن المشاريع من حيث شروط الدفع وآلياته ولضمان طرق اختيار وإحالة تلك المشاريع فقد تمت إضافة مادة لمشروع القانون تخول مجلس الوزراء إصدار تعليمات تسهل تنفيذ هذا القانون) .ثمة خلل في هذه المادة العاشرة من القانون لأنها لم توضع بالشكل الذي يراعي الأولويات في توزيع المبلغ بين المجالات المختلفة ،فمثلا قطاع الزراعة والري يعتبر الأهم من بين القطاعات لأن ازدهاره يمثل ازدهارا للاقتصاد العراقي المحلي ، لكن ما تم تخصيصه من مبلغ غير كاف لتحقيق هذا الهدف ، وما تم تخصيصه لقطاع الطرق لا يسد الحاجة الماسة لتطوير هذه البنية الأساسية المهمة ، وما تم تخصيصه لبناء مساكن أيضا لم يكن بمستوى الطموح .

لايمكن إنكار أهمية بعض المواد التي نص عليها القانون والتي تتحقق بموجبها مكاسب ومنافع على الأرض تخص آلية التوزيع للمشاريع بين المحافظات ، نصت المادة السابعة من القانون على ما يلي (تتولى الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة تقديم مقترحات بشأن المشاريع المطلوب تنفيذها بموجب هذا القانون إلى اللجان الوزارية القطاعية التي تتولى بدورها دراستها وتقديم توصياتها بشأنها إلى مجلس الوزراء لغرض اتخاذ القرار اللازم، على أن تراعي تلك اللجان السقف المالي المحدد لكل قطاع في الجدول المرفق بالقانون وعدالة توزيع المشاريع على المحافظات غير المنتظمة في إقليم والأقاليم والأخذ بنظر الاعتبار المشاريع الاتحادية التي تتجاوز الإقليم أو المحافظة الواحدة غير المنتظمة في إقليم) نصت المواد ٤ ، ٥، ٦ على تقديم إعفاءات للشركات من العديد من الالتزامات ومنها الضرائب ، وهذا بحد ذاته دعم غير مسبوق لا بد أن يكون دافعا للشركات لكي تنفذ المشاريع بمستوى عال من الجودة لتثبت كفاءتها وحسن إدارتها .

جاءت الصياغة القانونية لبعض مواد القانون بصورة توحي بأن هنالك ضوابط ومعايير ستساهم في إنجاح المشاريع وإنجازها وإيصالها إلى مستوى عال من الجودة ، شرط إضافة مواد جديدة تجعله أكثر رصانة ومنفعة ، فالمعترضون على التصويت على القانون طلبوا ضمانات من الحكومة تتضمن تشديد الإجراءات الرقابية على الشركات التي ستنجز المشاريع القادمة ، عبر اتخاذ تدابير إدارية صارمة كفيلة بتحقيق النجاحات بالنسبة للمشاريع المزمع إنجازها .

شيء مما يمكن قوله عن الكهرباء

□نصيف جاسم حسين

أزمة الكهرباء ليست موضوعا تقنياً أو مالياً بحتاً بل هو موضوع سياسي خاضع للعمل السياسي وللقرار السياسي لأطراف عراقية وغير عراقية لها مصلحة باستمرار الوضع على ما هو عليه، بالإضافة -طبعا- إلى الفساد الذي ليس لرئيس الوزراء ولا هيئة النزاهة القدرة على محاربته لأنهما بعيدان عن وسائله وطرائق عمله خصوصا في موضوع الكهرباء، وسآتي على هذا الموضوع لاحقا.

فقد تركز عمل سلطة الائتلاف الموقتة وبول بريمر في هذا الموضوع على تجديد شبكات التوزيع -لم يكن أغلبها بحاجة إلى تجديد- ونصب محطات التحويل عالية الفولتية والثانوية لكهرباء "غير موجودة أصلا"، واستمر هذا النهج للحكومات التي أعقبت سلطة الائتلاف جميعها ابتداءً من حكومة إياد علاوي وانتهاءً بحكومة المالكي الحالية مروراً بحكومة الجعفري والمالكي الأولى، بل أضيفت إلى تلك المشاريع مشاريع إنارة الشوارع بالطاقة الشمسية- لم يعد أغلبها يعمل الآن- ومشروع العشرة أمبيرات- لم يعمل منذ اليوم الأول فقد عمد الأهالي إلى الربط المباشر على القابلوات بعد رحيل العمال مباشرة- ومشاريع نصب أبراج الضغط العالي "لكهرباء غير موجودة" ، ومشروع البواخر التركية -لم يعمل لحد الآن- الذي كلف الدولة العراقية كلفة "تأجير" البواخر بالإضافة إلى كلفة المحطات التي تحملها والتي اتضح -لاحقا-أنها لا تناسب الشبكة الكهربائية العراقية ، وكل ذلك يؤشر وجود فساد عراقي- دولي، ورغبة لأطراف عراقية ودولية بعدم حل هذا الموضوع وعدم فهم المسؤول العراقي للموضوع أصلاً.

مما سبق يمكن الافتراض -بلا تردد- أن ثمة مساعي محلية وإقليمية ودولية لا تريد لهذا الموضوع حلا، ولكل من هذه الأطراف مبرراته الخاصة التي -ربما- لاتتفق تماما مع مبررات الأطراف الأخرى لكنها تصب جميعا في تعطيل أية إمكانية لإصلاح هذا القطاع الحيوي للعراق ولحياة العراقيين.

يمكن إجمال تبريرات الأطراف المحلية بالفساد أولاً(بيع وقود المحطات -مثلا- وخاصة زيت الكاز خارج المحطات ،والتركيز على المشاريع سهلة التنفيذ التي تحال عادة إلى حاشية بعض المتنفذين في الوزارة) ،وتأتي العوامل السياسية في المقام الثاني حيث تسعى بعض الأطراف لإفشال مساعي الحكومة -إن وجدت- في هذا المجال سعيا لإفشال الحكومة دون اكتراث لما يعنيه ذلك من مشاكل للناس وللبلد، بالإضافة إلى عدم تبويب الموازنات العراقية حسب أولويات احتياجات الناس، فمثلا تذهب أموال طائلة للوقفين السني والشيعي لبناء جوامع وحسينيات فيما "عباد الله" يكويهم الحر صيفا ويلسعهم البرد شتاء، وتذهب أموال طائلة لوزارة الشباب والرياضة لبناء ملاعب مختلفة الأحجام والأنواع فيما الرياضيون لا ينعمون بحياة طبيعية مثل أقرانهم من البلدان الأخرى بسبب الكهرباء أيضا.

أما مبررات الأطراف الإقليمية فهي مستفيدة بصورة مباشرة من أزمتنا في هذا القطاع وتصدّر كل دول الجوار إلينا- ربما على الورق فقط- كميات من الطاقة عبر أبراج الضغط العالي التي شيدت لهذا الغرض بكلفة كبيرة جدا وكأن أزمة الكهرباء باقية إلى أبد الآبدين. بالإضافة طبعا إلى المبررات السياسية التي تهدف إلى ربط البلد -اقتصاديا وفنيا- بهذه الدول عبر استثمار مشاكله ومنها مشكلة الكهرباء.

أما المساعي الدولية فهي كثيرة وتقع في مقدمتها مساعي الشركات الكبرى التي ما انفكت توحي للمسؤولين العراقيين بعدم إمكانية حل هذا الموضوع إلا عبر"خصخصة" قطاع الكهرباء أملا في الاستيلاء على أهم مرتكزات البنية التحتية العراقية التي لا يضاهيها أي استثمار في أي قطاع آخر بما في ذلك قطاع النفط.

ولا أعتقد أن البلد سيستفيد كثيرا من فكرة"خصخصة هذا القطاع" فما سيحدث هو "بيع أملاك الدولة" تحت غطاء الخصخصة كما حدث في محطة القدس الحرارية التي دخلت الخدمة "مرتين" زمن الوزير السابق كريم وحيد التي بيعت إلى شركة "هينداي" بمبلغ لا يساوي مجرد كلفة الأرض التي تشملها المحطة!! ولا أعتقد أن مشكلة الكهرباء ستحل نهاية سنة ٢٠١٣ كما صرح السيد حسين الشهرستاني لعدم وجود إرادة حقيقية لمعالجة هذا الموضوع.